الدستور
من تيلي لوميار

بين مضيق هرمز ومضيق جبل طارق...
العالم في ضيق
(ص2)

الصليب الأحمر اللبناني...
٨١ عاماً على خطّ الإنسانية
(ص5)

العدد 12 | أسبوعيّة | سياسيّة | جامعة | الأحد 9 آب 2026 | 8 صفحات

التربية على حقيقة لبنان

ان كتابة تاريخ لبنان، كما تدريسه، اشكالية مزمنة، تطفو من جديد على سطح احداثنا الداخلية، في سياق تحديث المناهج التربوية، ومحاولة وضع مادة التاريخ في ظل عنوان اشمل، يضم علوماً واختصاصات أخرى.

من الثوابت ان العلوم الانسانية، ولنقل العلوم، جلّها او كلّها، متجاورة ومتلازمة الى حد التكامل، تتداخل وتتقاطع في كثير من النقاط المشتركة، بحيث أنه يستحيل قراءة التاريخ، مثلاً، كحدث عابر، بمعزل عن عوامل واكبته وطبعته؛ علماً ان هذه الأخيرة، التي تشكل بذاتها مواداً تعليمية، كالجغرافية، او علم الاجتماع، او علم السياسة، باتت عرضة للادماج، وفق توجّه المناهج التربوية الجديدة، وإن على حساب استقلالية مادة التاريخ.

هذه الاشكالية، التي نحاول مقاربتها في هذا العدد، والتي تواجه اراء متعارضة وضعها اصحابها في عهدة رئيس الحكومة، لا يجب ان تطال مبادئ وطنية اساسية باتت من المسلّمات، كأن تنتقص، مع «تهميش «مادة التاريخ، من مقوّمات الهوية الوطنية، المؤسسة على تاريخ الوطن، ومتانة الانتماء، وروحية الالتزام الذي تفرضه الهوية.

المهم، في هذا الاشتباك الفكري، الصدقية التي تصاغ فيها المناهج، والشفافية التي تواكبه، والهدفية الرامية الى تربية اجيال جديدة، تقرأ مستقبل وطنها انطلاقاً من تاريخه، بكل تعرجاته وتجاربه.

والمهم الأكثر ضرورةً ان تنطلق التربية من الحقيقة كما هي، لا من محو تاريخنا او تشويه احداثه او اسدال الستار عن محطاته الموجعة، بل على تمكين النشئ من ان يتعلّم مما اصابنا، ويدرك ثمن الحروب والنزاعات التي دمّرته، فتبقى ماثلةً امامه، كما كنيسة القيصر (فيلهلم) وسط برلين، المدمّرة، والتي رفض المواطنون ازالتها، فبقيت على حالتها منذ الحرب العالمية الثانية، وصارت، مع برجها المجدّد، علامة لكلفة الحروب ودعوة الى المصالحة والسلام.

وكذلك القول عما تبقى من اهراءات المرفأ في بيروت، ونحن في ذكراه السادسة، حيث لا بد من الابقاء عليها لتكون اطلالها عبرة لمن يعتبر، وادانة لمن سيعتبر مسؤولاً يوماً. علّ التاريخ يوفّر العدالة لأصحابها، في غياب او تغييب المعنيين بتوفيرها.

ان فاتورة الحروب والعنف والثورات الاهلية مكلفة، ولا يمكن انكارها او طمرها في رمال النسيان، بل الاستمرار في التذكير بمآسيها، وخطورة كلفتها، وآثارها التي يخشى ان تستمر مفاعيلها طويلاً.

هو الدور الاساسي المنوط بالتربية واهلها، اولاً، وبالاعلام ووسائل التواصل، ثانياً، وكذلك بالاهل كما بسائر الناشطين في المجتمع الأهلي. مع التاكيد ان هذا الدور يتخطى مادة التاريخ، ليطال سائر المعارف، كالجغرافية والديموغرافية والتحوّلات السياسية والانتروبولوجية وحركة الشعوب وابرزها اللجوء والهجرات على اختلافها...وليس من يجهل ان للقوانين الانسانية دوراً في التوعية، وفي التدخل، من خلال مؤسسات العناية الهادفة الى التخفيف من حدتها، وابرزها الصليب الاحمر-ضيف هذا العدد- والى توفير الحق بالحياة الآمنة والمطمئنة للمواطن، بغية تمكينه من عيش واقع افضل، انطلاقاً من تاريخ صريح، وحاضر صحيح، في وطن تطيب فيه، ومعه، الحياة.

رئيس التحرير

الدولة وقضاؤها أمام إمتحان المرفأ

قضيّة المرفأ قضية وطن بأكمله

النائب ملحم خلف

نقيب المحامين في بيروت سابقاً

مؤسس مكتب الادعاء في نقابة المحامين في بيروت الخاص بفاجعة الرابع من آب

في الرابع من آب من كل عام، يستعيد لبنان واحداً من أشد أيامه إيلاماً. غير أن هذه الذكرى ليست مجرد وقفة مع مأساة مضت، بل موعد وطني متجدد مع الحقيقة والعدالة والمسؤولية.

ست سنوات مرّت على جريمة انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب ٢٠٢٠، يوم فقد لبنان مئات الضحايا، وأُصيب آلاف الأشخاص، ودُمّرت أحياء واسعة من العاصمة، وانقلبت حياة عائلات بكاملها. لكن هول الجريمة لا يُقاس فقط بعدد الضحايا أو بحجم الدمار، بل أيضاً بما كشفته من خلل عميق في عمل الدولة، وفي قدرتها على حماية مواطنيها ومحاسبة المسؤولين عن تعريض أمنهم وحياتهم للخطر.

من هنا، لم تعد قضية المرفأ قضية الضحايا وعائلاتهم وحدهم، بل أصبحت قضية وطن بأكمله، لأنها تتصل بجوهر العلاقة بين المواطن والدولة، وبين السلطة والمسؤولية، وبين القانون ومبدأ عدم الإفلات من العقاب.

منذ الأيام الأولى التي أعقبت الجريمة، أدركت نقابة المحامين في بيروت أن واجبها لا يمكن أن يقتصر على التضامن وإصدار المواقف، فبادرت إلى إنشاء مكتب الادعاء لمواكبة التحقيقات، وتمثيل الضحايا والمتضررين، وممارسة الوسائل القانونية المتاحة في لبنان والخارج، دفاعاً عن حقهم في معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة.

وخلال السنوات الست الماضية، واكب مكتب الادعاء مختلف مراحل هذا الملف أمام المراجع القضائية المختصة، وتولى تقديم المراجعات والطلبات والمذكرات والدفوع القانونية، وتابع مسار التحقيق، ودافع عن حقوق المتضررين، وأسهم في إبقاء القضية حاضرة في الضمير الوطني والقضائي.

لم يكن هذا المسار سهلاً أو طبيعياً. فقد واجه التحقيق تعطيلات متكررة، وتنازعاً في الاختصاص، وعدداً كبيراً من الدعاوى والمراجعات التي أدت إلى توقفه أو إبطائه لفترات طويلة. وانعكس ذلك مباشرة على الضحايا وعائلاتهم الذين وجدوا أنفسهم أمام انتظار قاس ومفتوح، وعلى حقهم الأساسي في الوصول إلى العدالة ضمن مهلة معقولة.

ومع ذلك، بقي موقف مكتب الادعاء ثابتاً: استقلال القضاء ليس امتيازاً ممنوحاً للقضاة، بل ضمانة مقررة للناس جميعاً. فحين يُعطَّل القضاء، لا يُمسّ بحق القاضي وحده، بل بحق كل مواطن في الحماية والإنصاف والمساواة أمام القانون.

لقد أثبتت قضية المرفأ أن العدالة لا تستقيم إذا كانت انتقائية، وأن المساواة أمام القانون ليست مبدأ نظرياً، بل شرطاً لقيام الدولة واستعادة الثقة بمؤسساتها. ولا يجوز تفسير أي حصانة أو ضمانة وظيفية بما يؤدي إلى تعطيل التحقيق أو منع المساءلة، لأن الحصانات في الأنظمة الدستورية لم تُنشأ لحماية الأشخاص من المسؤولية، بل لضمان حسن ممارسة الوظيفة العامة ومنع الملاحقات الكيدية.

وفي المقابل، فإن التمسك بالمحاسبة لا يعني إصدار أحكام مسبقة أو إدانة أشخاص خارج قاعة المحكمة. لقد كانت مهمة مكتب الادعاء، منذ البداية، دفاعاً عن العدالة لا استهدافاً لأشخاص أو مواقع. فالقضاء وحده هو المخوّل تحديد الوقائع، وتقييم الأدلة، وتعيين المسؤوليات، وإصدار الأحكام، في ظل احترام كامل لقرينة البراءة وحقوق الدفاع وأصول المحاكمة العادلة.

واليوم، بعد ست سنوات من التحقيقات والإجراءات، بلغ الملف مرحلة قضائية مفصلية. فقد أنجز المحقق العدلي أعمال التحقيق التي قام بها وأحال الملف إلى النيابة العامة التمييزية لإبداء مطالعتها وفقاً للأصول القانونية.

تابع ص ٦

القراءة السياسيّة

نافذة على العالم

من مضيق هرمز الى مضيق جبل طارق

هل تتحول الهجرة إلى رسالة جيوسياسية لإسبانيا؟

سبتة على خط النار بين الرباط ومدريد وواشنطن وبروكسل... هل تدفع إسبانيا ثمن استقلال قرارها؟

لم تعد الحروب في القرن الحادي والعشرين تحتاج دائماً إلى طائرات مقاتلة أو صواريخ عابرة للقارات. أحياناً يكفي قارب صغير يشق البحر، أو موجة بشرية تقف عند بوابة حدودية، لتبدأ معركة من نوع آخر: معركة الرسائل السياسية.

ففي عالم أصبحت فيه الطاقة والاقتصاد والأمن والهجرة أوراقاً على طاولة النفوذ، لم تعد الحدود مجرد خطوط حبر على الخرائط، بل تحولت إلى مسارح اختبار. هناك تُقاس قوة الدول، وهناك تُختبر قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة وسط عواصف المصالح الكبرى.

ومن هنا تبدأ قصة سبتة.

هذه المدينة الواقعة على الساحل المغربي والخاضعة للسيادة الإسبانية لم تعد مجرد نقطة صغيرة على خريطة المتوسط. فقد تحولت إلى مرآة تعكس صراعاً أكبر: المغرب الذي يمسك بمفتاح جغرافي حساس، إسبانيا التي تقف عند بوابة أوروبا الجنوبية، الاتحاد الأوروبي الذي يريد حدوداً مغلقة، وواشنطن التي تراقب توازنات المتوسط والشرق الأوسط.

السؤال لم يعد فقط: كيف وصل آلاف المهاجرين إلى سبتة؟

بل: هل كانت الهجرة نتيجة طبيعية لتحولات طرق العبور، أم أنها تحولت إلى ورقة ضغط في لعبة جيوسياسية أكبر؟

سبتة... عندما تصبح الحدود لغة سياسية

خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت موجات الهجرة غير الشرعية نحو إسبانيا عبر المسار المغربي، بعدما تراجعت طرق أخرى، خصوصاً عبر ليبيا وتونس، بفعل تشديد الرقابة والاتفاقيات الأمنية مع الاتحاد الأوروبي.

ومع إغلاق بعض الأبواب، بقي الباب المغربي - الإسباني مفتوحاً على أكثر الملفات حساسية. فسبتة ومليلية تمثلان الحدود البرية الوحيدة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ولذلك أصبحتا أشبه بـ«نافذتين صغيرتين» يمر عبرهما صراع كبير بين الجنوب والشمال.

المشهد كان لافتاً: أعداد كبيرة تحاول العبور خلال فترة قصيرة، عبر البحر، في منطقة يفترض أنها تخضع لتنسيق أمني واسع بين مدريد والرباط.

وهنا بدأت الأسئلة.

هل كان الأمر مجرد خلل أمني عابر؟ أم أن أحداً أراد تذكير أوروبا بأن مفاتيح حدودها الجنوبية ليست موضوعة بالكامل في خزائن بروكسل؟

لكن بين الشبهة والاتهام مساحة لا يجوز تجاوزها. حتى الآن، لا توجد أدلة علنية تثبت أن المغرب خطط لتدفق المهاجرين أو استخدمه عمداً كأداة سياسية. إلا أن التجارب الدولية أثبتت أن الهجرة لم تعد دائماً ملفاً إنسانياً فقط، بل أصبحت أحياناً ورقة ضغط تُستخدم من دون إعلان رسمي ، فالرسائل في السياسة الدولية لا تحتاج دائماً إلى توقيع وختم. أحياناً يكفي ترك الباب موارباً حتى يفهم الجميع أن بإمكانه أن يُفتح أكثر.

المغرب... الحارس الذي تحتاجه أوروبا ولا تريد الاعتراف بذلك.

خلال السنوات الماضية، أصبح المغرب شريكاً أمنياً أساسياً للاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة.

أوروبا التي تريد حماية حدودها الخارجية وجدت نفسها تعتمد على دول الجوار الجنوبي لتقوم بدور «الحارس المتقدم»؛ مفارقة تكاد تكون ساخرة: القارة التي ترفع شعار حماية حدودها، باتت تعتمد على من يقف خارجها لحماية تلك الحدود.

والمعادلة واضحة:

كلما نجح المغرب في ضبط الهجرة، ازدادت حاجة أوروبا إليه. وكلما انفجرت أزمة، اكتشفت بروكسل أن أمنها يبدأ قبل وصول المهاجر إلى شواطئها.

وهذا منح الرباط ورقة تفاوضية مهمة لا تقتصر على الهجرة، بل تمتد إلى ملفات الأمن والطاقة والعلاقات الإقليمية.

لكن يبقى السؤال مفتوحاً:

هل كان ما حدث في سبتة قراراً سياسياً؟ أم نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية وشبكات تهريب استغلت اللحظة؟

حتى الآن، لا توجد إجابة حاسمة.

مدريد بين الرباط وبروكسل وواشنطن

إسبانيا ليست دولة أوروبية عادية .إنها بوابة المتوسط الغربية، والجسر بين أفريقيا وأوروبا، وتقف عند أحد أهم الممرات البحرية في العالم: مضيق جبل طارق. لكن الموقع الاستراتيجي الذي يمنحها القوة يضع حولها أيضاً دائرة من الضغوط.

فمدريد تحاول الحفاظ على شراكتها مع المغرب، وفي الوقت نفسه الالتزام بتحالفاتها الأوروبية والأطلسية. كما وجدت نفسها في السنوات الأخيرة أمام تباينات مع بعض حلفائها الغربيين، خصوصاً بسبب مواقفها من القضية الفلسطينية وانتقاداتها للحرب على غزة، إضافة إلى اختلافات في بعض الملفات الدولية.

وهنا يطرح بعض المحللين السؤال الأكثر حساسية:

هل تدفع إسبانيا ثمن محاولتها الاحتفاظ بمساحة أكبر من الاستقلال في قرارها الخارجي؟

لا توجد أدلة تثبت وجود عقوبة سياسية مباشرة ضد مدريد .لكن في عالم السياسة، لا تأتي الضغوط دائماً بقرارات معلنة. أحياناً تأتي عبر الاقتصاد، وأحياناً عبر الأمن، وأحياناً عبر الحدود.

القبضة التي تلوي ذراع اسبانيا ... الشنغن

لم تبقَ أزمة الهجرة داخل الجغرافيا الإسبانية. فالحدود الإسبانية هي جزء من حدود الاتحاد الأوروبي، وأي خلل فيها ينعكس على منطقة شنغن بأكملها .لهذا تصاعدت الدعوات الأوروبية لتشديد الرقابة، وكانت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني من أبرز المطالبين بسياسة أكثر صرامة في ملف الهجرة. لكن الواقع القانوني شيء آخر: لا يوجد أي قرار أوروبي بتعليق عضوية إسبانيا في شنغن أو عزلها عن الاتحاد الأوروبي.

غير أن الأزمة كشفت حقيقة سياسية واضحة:

الهجرة لم تعد مجرد ملف إنساني؛ أصبحت جزءاً من معركة النفوذ والسيادة داخل أوروبا.

من جبل طارق إلى هرمز... صراع الممرات الكبرى

قد يبدو الربط بين مضيق جبل طارق ومضيق هرمز بعيداً، لكن الجغرافيا البحرية لا تعرف المسافات السياسية.

فمن جبل طارق، مروراً بالمتوسط وقناة السويس والبحر الأحمر وباب المندب وصولاً إلى هرمز، تمتد شبكة من أهم الممرات الاستراتيجية في العالم.

هناك تتحرك السفن والطاقة والتجارة والأساطيل، وهناك تُرسم خرائط النفوذ.

وإسبانيا تقف عند البوابة الغربية لهذه المنظومة. لذلك فإن أزمة على حدودها لا يمكن فصلها عن موقعها في النظام الأمني العالمي.

المعركة لم تعد فقط حول من يعبر الحدود، بل حول من يملك مفاتيح العبور.

هل ستغيّر إسبانيا مواقفها تجاه ما يحصل في المنطقة ؟

هل يمكن أن تدفع الضغوط المتزامنة مدريد إلى مزيد من الاصطفاف مع المحور الأطلسي، والتراجع عن سياسة أكثر استقلالية في المتوسط وشمال أفريقيا؟ لا توجد أدلة على وجود خطة لمعاقبة إسبانيا بسبب مواقفها السياسية.

لكن التاريخ يقول إن الدول التي تحاول السير بين القوى الكبرى كثيراً ما تجد نفسها أمام اختبارات صعبة.

فالضغط قد يأتي من الشرق عبر الأمن والطاقة، ومن الجنوب عبر الهجرة والحدود، ومن الغرب عبر التحالفات والمصالح الاستراتيجية.

الرسالة التي لم تُكتب بعد:

قد تكون أزمة سبتة مجرد نتيجة لتحولات الهجرة وشبكات التهريب والظروف الاقتصادية.

وقد تكون أيضاً لحظة كشفت أن أمن الحدود الأوروبية لا يزال يعتمد على أطراف خارجها.

لكن المؤكد أن القصة أكبر من قوارب وصلت إلى الشاطئ .ففي جنوب أوروبا لا تتحرك الهجرة وحدها. تتحرك معها السياسة، والأمن، والتحالفات، وموازين القوة.

ولهذا فإن السؤال الحقيقي ليس فقط:من سمح بعبور هؤلاء؟ انما من سيخرج من الأزمة أقوى؟ ومن سيجد نفسه أكثر اعتماداً على الآخرين؟

من مضيق جبل طارق إلى مضيق هرمز، يبدو أن الصراع المقبل لن يكون فقط على السيطرة على الممرات، بل على القدرة على استخدام الأزمات المحيطة بها لإعادة رسم النفوذ.

مريم جمّال

تعليم مادة التاريخ: نعم للتكامل لا للإندماج

د. عصام خليفة
عضو اللجنة العليا للتاريخ

كان ينقص المجتمع اللبناني أزمة جديدة في مجال مناهج التعليم الجديدة. فقد صدر المرسوم ٣٤٤٥ ويتعلّق بالتعليم ما قبل الجامعي، وقد نصّ على دمج مادة التاريخ بغيرها من مواد العلوم الإنسانيّة في المرحلتين الإبتدائيّة والتكميليّة. وهذا الأمر يحصل لأول مرّة منذ نشأة المناهج التعليميّة في لبنان منذ العام ١٩٤٦.

تمهيد: في أهميّة مادة التاريخ:

توقّف كبار المفكّرين عند أهميّة مادة التاريخ في كل مجتمع فقد أكّد Paul Valery: «أن التاريخ هو المادة الأكثر خطرًا التي أنتجتها كيمياء العقل: أنّه يبرر كل ما نريد من تبريره... أنّه يتضمّن كل شيء، ويمكن أن نأخذ ما نريد من الأمثلة».

ويقول Bacon : «قراءة التاريخ تلقّن الناس دروسًا في الحكمة»

ويقول المصلح الديني لوثر: «المؤرخون أعظم الناس فائدة، وأعمق المدرسين أثرًا».

ويقول عالم الإجتماع إميل دوركايم: «أعتقد أنه بدراستنا الماضي بإعتناء فقط، يمكننا أن نستبق المستقبل ونفهم الحاضر، وبالتالي يكون تاريخ التعليم أفضل مدرسة تربويّة».

ويقول رئيس وزراء المانيا الأسبق بسمارك: «أن الذكي هو الذي يتعلّم من تجاربه هو، ولكن الأشد ذكاء هو الذي يتعلّم من تجارب الآخرين، والتاريخ هو معرض تجارب الآخرين».

وفي مرحلة يتعرّض لبنان للأطماع الإسرائيليّة وما نتج عن ذلك من تدمير وتهجير، وفي مرحلة تتفاقم فيها الهجرة اللبنانيّة إلى الخارج، وبالمقابل يتزايد عدد النازحين بإتجاه الأرض اللبنانيّة، إضافة إلى الأزمات الإقتصاديّة وانهيار العملة والبطالة وغيرها، في هذه المرحلة تدمج مادة التاريخ بغيرها من العلوم الإنسانيّة الأمر الذي يهدد الهويّة اللبنانيّة ويستدعي التحرك!!!

أولاً في الوقائع:

أ- ما ورد في المرسوم ٣٤٤٥، في موضوع تعليم التاريخ:

في الجدول رقم (١) المتعلق بالروضة الأولى والروضة الثانية لا ذكر لمادة التاريخ في بند العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ب- في الجدول رقم (٢) المتعلق بالروضة الثالثة والصف الأول لا ذكر لمادة التاريخ في بند العلوم الإنسانية والاجتماعية وعدد الفترات فيهما ساعتين في كل واحدة.

ج- في الجدول رقم (٣)، الحلقة الأولى (الصفان الثاني والثالث)، وتحت عنوان العلوم الإنسانية والاجتماعية

تدمج مادة التاريخ مع الجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وإدارة الأعمال، ويخصص لكل واحد من الصفين فترتين.

د- في الحلقة الثانية، في الجدول رقم (٤)، وفي الصفين الرابع والخامس وتحت عنوان الدراسات الاجتماعية

تدمج مادة التاريخ مع الجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وإدارة الأعمال، وكل صف يعطى فترتين.

ه- في الحلقة الثالثة الجدول رقم (٥) (الصفان السادس والسابع) تعطى الدراسات الاجتماعية (علم اجتماع، والإدارة، التاريخ، الجغرافية) مدة ٣ ساعات لكل صف.

و- في الحلقة الرابعة، في الجدول رقم (٦) للصّفين الثامن والتاسع تعطى الدراسات الاجتماعية ١ (التاريخ والجغرافية) ساعة واحدة لكل صف.

ز- في الجدول رقم (٧) المتعلق بالصف العاشر (جذع مشترك)، وفي الرزمة الإلزامية تعطى الدراسات الاجتماعية (التاريخ، الجغرافية) فترة ساعتين.

ح- في الجدول رقم (٨) المتعلق بالصف الحادي عشر، ثمة رزمتان:

- رزمة الحقول المعرفية المشتركة الالزامية وفيها الدراسات الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا) ومدتها ساعة واحدة.

المؤرخون في زيارة رئيس الحكومة

-ورزمة الحقول المعرفية التخصصية (وعددها ٤) تعطى مادة التاريخ منفصلة عن غيرها مدة ٤ فترات. بينما لا تعتبر مادة التاريخ إلزامية لحقول معرفية أخرى.

ط- في الجدول رقم (٩) للصف الثاني عشر، ثمة رزمتان:

- رزمة الحقول المعرفية المشتركة الإلزامية ولا وجود فيها لمادة التاريخ.

- رزمة الحقول التخصصية تُعطى مادة التاريخ ٥ فترات تعليمية.

- ولا وجود للتاريخ في رزمة الحقول المعرفية الاختيارية.

٢- نقاط الخلل في هذا المرسوم

يعاني هذا المرسوم من خلل خطير يجعله ليس فقط مناقضاً للدستور واتفاق الطائف، وإنما أيضاً مناقضاً للإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي الذي أعلن في السرايا الحكومية في ٢٠٢٢/٢/١٥ وقد شاركت كل الفعاليات التربوية في مناقشته وإقراره.

١- يزعم المرسوم ٣٤٤٥ أنه يرتكز على الإطار الوطني اللبناني وذلك وفقاً لمبادىء الدستور اللبناني (ص٢). وأن وثيقة الوفاق الوطني، في مجال التربية والتعليم، أكدت على «إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار والوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية» (مجلس النواب، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، لا.ت. ص ١٥).

إن دمج مادة التاريخ بغيرها مع المواد في العلوم الاجتماعية، والاحجام عن تعليمها في بعض المراحل، وعدم الزامية هذا التعليم في مراحل أخرى، هو أمر مناقض للدستور والميثاق الوطني. إن ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني يلزم واضعي المناهج أن يعملوا منهجاً خاصاً لمادة التاريخ، وفي كل المراحل، من عمر الروضة إلى الصف الثاني عشر، ولا يستطيع المركز التربوي أو وزارة التربية اعتبار التاريخ كمادة اختيارية. بوضوح يجب أن يكون هناك منهج للتاريخ بكل الصفوف وفي كل المراحل.

الإطار الوطني يؤكد على تعزيز الهوية الوطنية اللبنانية والشعور بالافتخار ومرجعية مادة التاريخ بالنسبة لبناء المواقف (ص ٤٣-٤٤). وفي مفهوم المواطنة يتم الارتكاز على مادة التاريخ وعلاقتها بالتربية الوطنية. وفي ص ٤٥ يتم التطرق إلى أن التاريخ يشكّل أساس وعي خصوصية لبنان في الفترة الحديثة (ص ٤٥).

في ص ٥٢ ثمة كلام عن آليات حسن التطبيق، وأن هذه الآليات، في كل علم من العلوم، بما في ذلك التاريخ والجغرافية أو الفيزياء أو الرياضيات أو الأدب، تفترض الإجابة على الأسئلة التالية:لماذا أو ماذا وكيف ومتى؟ولا يمكن أن نجيب على هذه الأسئلة الأربعة إلا انطلاقا من البعد التاريخي. وبالتالي فالعلوم الإنسانية، في كل علم منها، ثمة بُعد أساسي والتاريخ يجمعها كلها في فترة زمنية متطورة. من هنا نسأل لماذا اعتمدوا الدمج ولم يعتمدوا التكامل؟.

لماذا هذا الدمج الذي اعتمدته أستراليا وكندا وذلك لاستقبال المهاجرين. وهذا الدمج يهيء الطلاب لأخذ الجنسيات أكثر مما يؤمّن الهوية الوطنية ووضع لبنان مغاير لكلٍ من أستراليا وكندا.

لقد نص المرسوم ٣٤٤٥ في المادة الأولى منه: «تحدّد مرتكزات المنهاج الوطني اللبناني للتعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافه وملامح المتعلم وفقاً لمبادىء الدستور اللبناني وما ورد في الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي».

ومن الواضح أن ما ورد في هذا المرسوم مناقض لما ورد في الدستور والميثاق الوطني وللإطار الوطني اللبناني للمنهاج. وأفضل دليل على ذلك ما ورد في مقال بالغ الأهمية كتبه عضو بارز في اللجنة التي صاغت الإطار الوطني عنيت به الدكتور أنطوان مسرّة (راجع نداء الوطن تاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٣) وقد أنهى مقاله واصفاً نتيجة مرسوم ما زعم أنه المنهج الجديد بالقول: «هل الأشخاص الذين ساهموا في إعداد «الإطار العام» مجرد غطاء خلف ستار توزيع مواد تعليمية وحصص تعليمية؟ هذه قضايا هي في صلب عمل الذين تولوا إعداد «الإطار العام» هل دمج التاريخ والتراث والذاكرة والمسارات التربوية الأخرى مجرد إجراء تنفيذي؟ أن تجاهل نقل التراث القيمي إلى الأجيال الجديدة هو مصدر السياق العالمي المعاصر في اللاحضارة!

تفقد في عالم اليوم نصوص قانونية ودستورية صفتها المرجعية: هل يعود الذين ساهموا في تفشيل وتعطيل خطة النهوض التربوي بقيادة البروفسور منير أبو عسلي بلباس جديد وبغطاء جهود المشاركين في صياغة الإطار العام»؟.

يؤكّد الإطار الوطني أن كل الاختصاصات لها نفس القدر من الأهمية وأنها تكمّل بعضها البعض. أي تؤكّد على التكامل بين المواد. والسؤال الملّح: إذا أقرّوا مبدأ التكامل في الإطار الوطني، فلماذا عادوا وطبقوا مبدأ الدمج في مرسوم المناهج؟

في ص ٤ من المرسوم الصادر واضح أن هناك ميل لدمج العلوم الاجتماعية والإنسانية مع بعضها. والدول التي اعتمدت هذا التوجه اختارت المفاهيم التي تسمح للناس أن تنتسب إليها أو القبول بالمواطنة الجديدة التي أدخلوا إليها (كندا-أستراليا....). وبالتالي ما هو الرهان السياسي الذي اختاره واضعو المرسوم مع الاعتماد على مبدأ الدمج؟

في ص ٨ من المرسوم يقع على المركز التربوي اختيار المواد التي تدرّس في المدارس الرسمية وتوفيرها لطلاب المدارس. ولا إشارة للمدارس الخاصة. هل المنهج هو منهج عام للبنان أم هو منهج خاص؟ هذه نقطة بحاجة إلى التوضيح؟! المهتمون بالتاريخ يهمهم النظام المعرفي. والتقييم.

في المادة ١٨ من المرسوم، الفقرة ٣، ورد ما يلي: «يقع على عاتق المركز التربوي للبحوث والإنماء اختيار المواد التربوية التي يجب أن تستخدم في المدارس الرسمية. وتوفيرها لطلاب هذه المدارس...».

من جهة أخرى نلاحظ تغييراً في صيغة المنهاج. بينما كان نصاً ثابتاً في السابق، أصبح بمثابة دليل عمل يستعين به المعلمون والمؤلفون مع مجموعة من الوثائق المرجعية.

فأين هو دليل العمل؟

وهل هذا المرسوم هو الدليل؟

نستبعد أن يكون كذلك، ونلاحظ أن الدورة التي نُظّمت لوضع المنهاج لم تنجز أي دليل عمل. بقدر ما كان هناك وصف لما وضع عند بعض الدول الخارجية!

٣- من سيعلم المادة المدمجة؟

- في المادة ١٩ تنص الفقرة الثانية: «يطبق هذا المنهاج اختيارياً في العام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، وإلزامياً ابتداءً من العالم الدراسي ٢٠٢٧-٢٠٢٨.

السؤال الأساسي من سيعلم مواد العلوم الإنسانية المدمجة؟ ما هو محتوى هذا المنهج؟ وكيف يمكن إعداد هؤلاء المعلمين في مجالي الخاص والرسمي؟ مع العلم أن الذين أعدوا ذاك المنهاج خالفوا المرسوم رقم ١١١٨٥ المتعلق بتنظيم كلية التربية في الجامعة اللبنانية، ولا سيّما المادة الأولى منه التي تتضمن أن مهام كلية التربية تشمل- في الفقرة ٧ – «الاشتراك حُكماً في اللجان العاملة في حقل التخطيط التربوي وفي حقل مناهج التعليم». وإذا كان صحيحاً أنهم استعانوا بأساتذة من كلية التربية، فالصحيح أيضاً أنهم لم يتصلوا بشكل رسمي بإدارة الكلية، كما ينص المرسوم، على حد ما أكّد لنا العميد الدكتور جوزف أبو نهرا.

والمطلوب أن يكون هناك تنسيق عميق ومستمر بين المركز التربوي وكلية التربية لإعداد وتدريب المعلمين في كل الحلقات وبشكل مستمر؟!

٤- لماذا لم يتم استشارة اللجنة العليا للتاريخ؟

وكما كان هناك احتيالٌ في مجال عدم تنفيذ «الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي»، فقد كان هناك احتيالٌ تهريبٌ ومخالفة للأصول الإدارية. فرغم أن إدارة المركز التربوي وقعت على عقود مع لجنة من الأساتذة أطلقت عليها اسم «اللجنة العليا للتاريخ» ومن مهامها مراجعة ما تتوصل إليه اللجان الفرعية، ورفعها للمراجع المعنيّة. فبعد أن قدّمت اللجنة العليا عدة مذكرات خطية طالبت فيها باستقلالية مادة التاريخ عن غيرها من المواد، ولحظ حصتين لها وحدها أو أكثر، وجعلها إلزامية لكل الصفوف، ولحظ معدل علامات عالية لها، بعد ذلك رفض المسؤولون في المركز مناقشة اللجنة العليا في موقفها بشكل خطيّ، وتمَّ تهريب ما سمي أنه مناهجَ جديدة إلى مجلس الوزراء!!

ثانياً: في الموقف:

إنطلاقاً من كل ما عرضنا نؤكّد على الخطوات التالية:

١- نتمنى على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء مجتمعاً تعليق العمل بالمرسوم ٣٤٤٥، لأنه مناقض للدستور واتفاق الطائف والمصلحة الوطنية العليا.

٢- في حال لم يتم التجاوب، تقديم دعوى إلى مجلس الشورى، ضمن المهلة الزمنية القانونية للطعن بهذا المرسوم.

٣- دعوة الجمعيات التاريخية في لبنان، وأقسام التاريخ في فروع الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة، وجميع مُدرّسي التاريخ في المدارس الرسمية والخاصة في الحلقات الابتدائية والتكميلية والثانوية، وجميع روابط المعلمين والأساتذة ونقابتهم وجميع القطاعات التربوية في الأحزاب، وكل مؤسسات المجتمع المدني التي يهمها الوحدة الوطنية والحفاظ على شخصية شعبنا وتراثه، ندعو جميع هؤلاء إلى التحرك لإسقاط هذا المرسوم والعمل على عدم تطبيقه في المستقبل.

يقول المصلح التربوي الفرنسي Edgar Faure: «إن تنمية التربية، وتطوير تعليم التاريخ ومناهجه، من السبل الأكثر أهمية لتعميق الوحدة الوطنية وحمايتها».

ويقول هنري برر Henri Berr- المدير الأسبق لمجلة الأنال : «التاريخ يجب أن يصبح في يوم من الأيام روح التعليم».

إذا كان تعليم التاريخ بهذه الأهمية فكيف يتم تهميشه ودمجه بمواد أخرى بدل أن يكون على تكامل معها؟!

مناسبات

الشهداء الثلاثمئة والخمسون... حين كُتب الإيمان بالدم

في تاريخ الكنيسة صفحاتٌ كُتبت بالحبر، وصفحاتٌ نُقشت بالحجارة، لكن أجمل صفحاتها وأكثرها خلودًا هي تلك التي كُتبت بالدم. فالدم، في المسيحية، ليس خاتمة الحكاية، بل بداية القيامة. والشهيد ليس إنسانًا خسر حياته، بل مؤمنٌ وجدها في أعمق معانيها، لأن من أحبّ المسيح حتى النهاية، لم يعد الموت قادرًا أن ينتصر عليه.

من هنا، يقف الموارنة في ٣١ تموز من كل عام أمام ذكرى الرهبان الشهداء الثلاثمئة والخمسين، لا ليستحضروا مأساةً تاريخية فحسب، بل ليعودوا إلى الينبوع الأول لهويتهم. ففي ذلك الحدث لم يُقتل رجال لأنهم حملوا سيفًا، ولا لأنهم طالبوا بسلطة أو نفوذ، بل لأنهم حملوا الحقيقة، ورفضوا أن يساوموا عليها.

في مطلع القرن السادس، كانت الكنيسة تعيش واحدة من أكثر مراحلها اضطرابًا. فالجدالات اللاهوتية لم تكن نقاشات فكرية مجردة، بل كانت تمسّ جوهر الإيمان بالمسيح نفسه: من هو يسوع؟ وكيف اجتمع فيه اللاهوت والناسوت؟ وكانت مقررات مجمع خلقيدونية قد أعلنت أن المسيح هو إلهٌ حق وإنسانٌ حق، بطبيعتين كاملتين غير مختلطتين ولا منفصلتين.

غير أن هذا الإيمان لم يكن موضع قبول عند الجميع. وتحوّل الخلاف العقائدي إلى صراع سياسي، ودخلت السلطة على خط العقيدة، فاختلط الدين بالمصالح، وغدت الكلمة تُواجه بالسيف.

وفي سنة ٥١٧ للميلاد، تعرّض رهبان دير مار مارون في سوريا الشمالية لهجوم دموي، بأمر من البطريرك سويرا الأنطاكي وبدعم من الملك أنسطاس لأنهم ثبتوا في الدفاع عن الإيمان الخلقيدوني. فسقط نحو ثلاثمئة وخمسين راهبًا شهداء، لا لأنهم حملوا السلاح، بل لأنهم حملوا الصليب. لقد أراد قاتلوهم أن يُسكتوا صوت الحقيقة، لكن الدم الذي أريق على ضفاف العاصي تحوّل إلى بذار حياة، كما قال ترتليانوس قديمًا: «دم الشهداء هو زرع المسيحيين».

لم يكن هؤلاء الشهداء يدافعون عن فكرة أو معتقد، بل عن شخص. كانوا يدافعون عن السيد المسيح إبن الله الحي كما عرفوه وآمنوا به وأحبوه. ولهذا، لم يكن استشهادهم دفاعًا عن انتصار مذهبي، بل شهادةً للمحبة التي لا تتراجع أمام الألم.

في اللاهوت المسيحي، الشهيد ليس بطلاً يبحث عن المجد، بل تلميذًا بلغ ذروة التشبّه بالمعلّم. فالمسيح لم يخلّص العالم بالقوة، بل ببذل الذات، والشهيد يسير في الطريق نفسها. إنه يعلن أن الحقيقة أغلى من العمر، وأن الأمانة أثمن من الحياة، وأن القيامة أقوى من القبر.

لهذا، لم يصبح الشهداء الثلاثمئة والخمسون مجرد رقم في كتاب التاريخ، بل صاروا حجر الأساس في الذاكرة المارونية. فمن دمائهم وُلدت كنيسة تعلّمت أن الحرية لا تُوهب، بل تُدفع أثمانها، وأن الإيمان الذي لا يكلّف شيئًا، لا يستطيع أن يغيّر شيئًا.

لقد حمل الموارنة عبر القرون هذا الإرث، لا بوصفه رواية عن الماضي، بل مسؤولية تجاه الحاضر. ففي كل مرة دافعوا فيها عن الإنسان، وعن الحرية، وعن كرامة الضمير، كانوا يواصلون، بطريقة أو بأخرى، المسيرة التي بدأها أولئك الرهبان الشهداء.

واليوم، فيما يضجّ الشرق بالحروب والانقسامات، تبدو رسالة هؤلاء الشهداء أكثر راهنية من أي وقت مضى. فهم لا يدعوننا إلى صناعة شهداء جدد، بل إلى صناعة مؤمنين أمناء. لا يدعوننا إلى تقديس الألم، بل إلى تقديس الحقيقة. ولا يعلّموننا كيف نموت، بل كيف نحيا بكرامة، حتى إذا جاء زمن الشهادة، وجدنا في قلوبنا سلامًا يفوق كل خوف.

إن الشهداء الثلاثمئة والخمسين لم يربحوا معركةً سياسية، لكنهم ربحوا التاريخ. لم يبنوا ممالك على الأرض، لكنهم أسّسوا مملكةً في ضمير الكنيسة. ومن دمائهم، لم تنبت أشجار الحزن، بل أشجار الرجاء.

وهكذا، يبقى السؤال الذي يتركه هؤلاء لكل جيل: ماذا يبقى من الإنسان بعد أن ينتهي كل شيء؟ لا يبقى المال، ولا السلطة، ولا النفوذ. يبقى فقط مقدار الحقيقة التي عاشها، ومقدار المحبة التي بذلها، ومقدار الإيمان الذي لم يبعْه مهما اشتدت العواصف.

فالشهداء لا يطلبون منا أن نبكيهم، بل أن نكمّل رسالتهم. لأن الكنيسة التي وُلدت من الدم، لا تعيش إلا بالمحبة، ولأن الإيمان الذي ارتوى من الشهادة، يبقى حيًا ما دام هناك من يجرؤ أن يقول، كما قالوا هم، إن المسيح يستحق أن يُعاش له... حتى النهاية.

ماري تريز الباشا حنين

التجلي... حين يلتقي الزمن بالأبدية

ليس جبل طابور مجرد مرتفع جغرافي، بل هو قامة روحية ارتفع عليها الإنسان ليشهد ما تعجز اللغة عن احتوائه ففي عيد تجلّي الرب، لا نقف أمام حدث خارق للطبيعة فحسب، بل أمام انكشاف الحقيقة التي كانت مستترة خلف حجاب الجسد هناك، لم يتغيّر المسيح، بل تغيّرت عيون التلاميذ، فصاروا يرون ما كان حاضرًا منذ البدء: نور الكلمة الأزلي، المتجسّد في هشاشة الإنسان

التجلّي في عمقه اللاهوتي هو إعلان أن المجد ليس ثمرة القيامة وحدها، بل هو هوية الابن منذ الأزل فالذي أشرق على طابور هو نفسه الذي سيُعلَّق بعد أيام على خشبة الجلجلة وهنا تكمن المفارقة الكبرى: إن النور والصليب ليسا طريقين متوازيين، بل وجهان لسرّ المحبة الإلهية فالمسيح لم يهرب من الألم إلى المجد، بل حمل المجد معه إلى الألم، ليكشف أن الحب الإلهي أقوى من الموت كما ان التجلّي يحرّر الإنسان من وهم الاكتفاء بالمحسوس فالوجود ليس ما تلتقطه الحواس وحدها بل ما ينكشف للقلب حين يتطهّر لذلك كان بطرس يريد أن يبني ثلاث مظال، لأنه ظنّ أن الأبدية يمكن أن تُحتجز في لحظة. لكن المجد لا يُمتلك، بل يُعايَن، ولا يُسكن في خيمة، بل في قلب يصبح هو نفسه هيكلًا للنور

إن طابور هو دعوة دائمة إلى الارتقاء، لا هروبا من العالم، بل عودةً إليه بعيون جديدة فكل إنسان يحمل في أعماقه إمكانية التجلّي، لأن الله لم يخلق الإنسان ليكون أسير التراب، بل شريكًا في النور وحين يلتقي الإنسان بالمسيح، لا يفقد إنسانيته، بل تستعيد إنسانيته صورتها الأولى، فتغدو الشفافية بدل العتمة، والرجاء بدل الخوف، والمحبة بدل الانغلاق

لذلك يبقى عيد التجلّي أكثر من ذكرى تاريخية إنه وعدٌ دائم بأن الظلمة ليست الكلمة الأخيرة، وأن وراء كل صليب نورا، ووراء كل صعودٍ شاق إلى الجبل لقاءً مع الله الذي لا يكفّ عن إشراقه في وجه الإنسان، حتى يصير الإنسان، بنعمة الله، انعكاسا لذلك النور الذي يضيء في الظلمة والظلمة لم تدركه.

الاكليريكي مارسيل توما

بمناسبة الشهر العالمي للمناعة.. كبسولة مناعية أسبوعية

النوم.. السلاح السري لمناعتك!

في أثناء النوم العميق (NREM)، يفرز الجسم بروتينات السيتوكينات (Cytokines) التنظيمية لمكافحة الالتهابات الحادة. بالتزامن، تنشط الخلايا التائية (T-Cells) عبر زيادة كفاءة بروتينات الالتصاق الخلوي (Integrins)، مما يتيح لها ملاحقة الخلايا المصابة بالفيروسات وتدميرها. هذا التناغم الحيوي يعزز الذاكرة المناعية طويلة الأمد، ويضاعف فاعلية استجابتك للقاحات. النوم ليس غياباً عن الوعي، بل هو ذروة اليقظة الكيميائية لتثبيت ركائز أمنك الحيوي.

الدكتورة كريستل غانم

الصليب الأحمر اللبناني... ٨١ عاماً على خطّ الإنسانية

الرئيس الدكتور أنطوان الزغبي يكشف أسرار مؤسسة تقاتل من أجل الحياة وسط أزمات لا تنتهي على وقع الأزمات المتلاحقة التي يعيشها لبنان. وبين الحروب والانهيار الاقتصادي وتراجع الخدمات الصحية، بقي الصليب الأحمر اللبناني واحداً من المؤسسات القليلة التي حافظت على حضورها في الميدان.

بمناسبة الذكرى الـ٨١ لتأسيس الصليب الأحمر اللبناني، التقت صحيفة الدستور رئيس المؤسسة الدكتور أنطوان الزغبي، في حديث خاص تناول فيه مسيرتها الإنسانية منذ انطلاقتها عام ١٩٤٥، ودورها في مواجهة الأزمات والحروب، والتحديات التي تواجهها اليوم.

من الإسعاف إلى بنوك الدم، ومن الرعاية الصحية إلى إدارة الكوارث، تحوّل الصليب الأحمر اللبناني من جمعية إنسانية إلى شريان حياة وطني، يحمل شعاراً واحداً: خدمة الإنسان بعيداً عن أي انتماء أو اصطفاف.

منذ عام ١٩٤٥... رسالة إنسانية لا تتغير

يعود تاريخ الصليب الأحمر اللبناني إلى عام ١٩٤٥، كجمعية إنسانية تنتمي إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنتشرة حول العالم.

ويشرح الرئيس د.أنطوان الزغبي: أن الهدف الأساسي للصليب الأحمر اللبناني هو «مساندة الدولة اللبنانية في زمن السلم، ومساندة الجيش اللبناني في زمن الحرب»، مع الحفاظ على استقلاليته الكاملة.

ويقول إن عمل المؤسسة يرتكز على محورين أساسيين: القطاع الصحي والقطاع الإغاثي، وهما تطورا مع مرور السنوات نتيجة خصوصية لبنان وكثرة الأزمات التي واجهها.

140... الرقم الذي يختصر ثقة اللبنانيين

حين يُرنّ على الرقم «140»، يعرف اللبنانيون أن الصليب الأحمر اللبناني في طريقه إلى المكان لتقديم المساعدة.

يشكل الإسعاف الركيزة الأساسية في عمل المؤسسة، حيث تنتشر ٥١ فرقة إسعاف على مختلف الأراضي اللبنانية، تعمل نهاراً وليلاً، وتعتمد بشكل كبير على المتطوعين الذين يشكلون القلب النابض لهذه المهمة.

ويؤكد الزغبي أن دور الفرق الإسعافية لا يقتصر على نقل المصابين من مكان الحوادث إلى المستشفيات، بل يشمل أيضاً نقل المرضى بين المستشفيات وتأمين العودة إلى المنازل عند الحاجة.

ولضمان سرعة الاستجابة، يعتمد الصليب الأحمر على أربعة مراكز للاتصالات والتنسيق موزعة بين بيروت وجبل لبنان، الشمال، البقاع والجنوب، مهمتها إدارة كل حالات الطوارئ وتوجيه الفرق إلى أماكن الحوادث.

١٣... عندما أصبح الصليب الأحمر شريانًا للحياة

من أبرز خصوصيات الصليب الأحمر اللبناني مقارنة بالعديد من الجمعيات المماثلة حول العالم، دخوله مجال إدارة بنوك الدم.

فالمؤسسة تدير اليوم ثلاثة عشر مركزاً لبنوك الدم في مختلف المناطق اللبنانية. ، بعدما بدأت مهمتها كاستجابة لحاجة المواطنين، قبل أن تتحول إلى منظومة وطنية منظمة.

ويشير الزغبي إلى أن الصليب الأحمر اللبناني يؤمّن أكثر من ٥٠٪ من حاجة لبنان إلى الدم للمستشفيات، سواء نتيجة الحوادث أو الأمراض أو العمليات الجراحية.

لكن هذه الخدمة، رغم أنها تقدم مجاناً للمواطنين، تحمل كلفة كبيرة على المؤسسة، بسبب حاجتها إلى تجهيزات ومختبرات وحفظ ونقل ومتابعة مستمرة.

الرعاية الصحية... من المستوصفات إلى العيادات المتنقلة

لم يعد دور الصليب الأحمر اللبناني مقتصراً على الطوارئ، بل توسع ليشمل الرعاية الصحية والاجتماعية.

فمن خلال المستوصفات المنتشرة على الأراضي اللبنانية، إضافة إلى العيادات المتنقلة، تقدم المؤسسة خدمات صحية للفئات الأكثر حاجة، تشمل بعض الفحوصات، تشخيص الأمراض، توزيع الأدوية والرعاية الأولية.

ويؤكد الزغبي أن هذه الخدمات تأتي ضمن رسالة الصليب الأحمر في الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الصحية، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

إدارة الكوارث... خبرة لبنانية صنعتها الحروب

مع مرور السنوات، فرضت طبيعة لبنان تطوير قطاع متخصص في إدارة الكوارث.

ويشرح الزغبي أن هذا القطاع يهتم خصوصاً بالساعات الـ٧٢ الأولى بعد وقوع أي كارثة، حيث يتم تأمين المأوى، الغذاء، المياه، مستلزمات النظافة والاحتياجات الأساسية للمتضررين.

فالحروب المتكررة، والانفجارات، والأزمات الإنسانية، جعلت الصليب الأحمر اللبناني يمتلك خبرة واسعة في التعامل مع الكوارث الكبرى.

١٢ ألف متطوع... الجيش الصامت للمؤسسة

رغم الأزمات الاقتصادية والهجرة، لا يزال التطوع يشكل أساس عمل الصليب الأحمر اللبناني.

ويكشف الزغبي أن عدد المتطوعين يبلغ نحو ١٢ ألف متطوع، مقابل أقل من ٤٠٠ موظف يتقاضون رواتب.

لكن التحدي الأكبر اليوم ليس فقط في عدد المتطوعين، بل في مدة بقائهم، إذ أدت الهجرة والبحث عن فرص عمل خارج لبنان إلى تقليص سنوات التطوع لدى بعض الشباب.

الحياد والاستقلالية... ضمان الوصول إلى الجميع

يشدد رئيس الصليب الأحمر اللبناني على أن المؤسسة تعمل وفق المبادئ الدولية للحركة، وأبرزها: الإنسانية، الحياد، عدم التحيز، التطوع والاستقلالية.

ويؤكد أن استقلالية الصليب الأحمر تعني استقلالية القرار والخدمة، فهو لا يتبع الدولة اللبنانية ولا الأحزاب السياسية، رغم تنسيقه مع الدولة في المهمات الإنسانية.

ويضيف أن هذه الاستقلالية هي التي تسمح للمؤسسة بالعمل في مختلف المناطق ومساعدة الجميع دون تمييز.

بعد توقف دعم الدولة... التمويل من الخارج

يشكل التمويل أحد أبرز التحديات أمام المؤسسة.

ويكشف الزغبي أن الدولة اللبنانية كانت سابقاً تساهم بجزء كبير من التمويل، لكن منذ الأزمة الاقتصادية عام ٢٠١٩ توقف هذا الدعم بشكل شبه كامل.

اليوم، يعتمد الصليب الأحمر اللبناني بأكثر من «٩٠٪ من تمويله على مصادر خارجية»، من منظمات دولية، جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، دول مانحة، إضافة إلى التبرعات والحملات الداخلية.

في الجنوب... المسعفون تحت القصف

خلال المواجهات الأخيرة في الجنوب، واجهت فرق الصليب الأحمر اللبناني ظروفاً بالغة الخطورة.

يروي الزغبي أن نقل الجرحى وإجلاء السكان من المناطق الحدودية لم يكن مهمة سهلة، إذ كانت الفرق تدخل إلى مناطق تتعرض للقصف، وتواجه أحياناً عراقيل على الطرقات أو انتظاراً طويلاً قبل السماح لها بمتابعة مهمتها.

وفي تلك اللحظات الصعبة على الجميع، لم يكن المسعفون بعيدين عن الخطر، بل كانوا في قلبه ودفعوا ثمناً باهظاً خلال الحرب الأخيرة، إذ سقط عدد من عناصر المؤسسة شهداء أثناء قيامهم بمهام الإنقاذ والإسعاف في مناطق القصف، في تأكيد على حجم المخاطر التي يواجهها العاملون في الخطوط الأمامية.

هل يهدد الخطر وجود الصليب الأحمر اللبناني؟

أمام سؤال التحديات المستقبلية، يبدو أن الخطر الحقيقي لا يكمن في فقدان الرسالة، بل في تراكم الأزمات: نقص الموارد، استمرار الحروب، وتراجع القدرة البشرية بسبب الهجرة.

لكن بعد ثمانية عقود من العمل، أثبت الصليب الأحمر اللبناني أن قوته الأساسية ليست فقط في سيارات الإسعاف أو المعدات، بل في الثقة التي بناها مع اللبنانيين.

ففي بلد تتبدل فيه الظروف، بقيت قاعدة واحدة ثابتة.

حين يُصاب الإنسان، يكون الصليب الأحمر هناك.

م.ج.

بين الألم والرجاء...

«سعادة السماء» في مواجهة الجراح الإنسانية وصرخة من أجل العدالة

في ظلّ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة في لبنان، تتزايد التحديات التي تضرب الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، من الأطفال المتروكين إلى ضحايا الإدمان والاعتداء. وسط هذا الواقع، يفتح الأب مجدي قلبه للحديث عن هذه القضايا المؤلمة، مسلطًا الضوء على جذورها، ومؤكدًا على دور جمعية «سعادة السماء» في إعادة الأمل لمن فقدوه.

أولًا: الأطفال المتروكون... ومكتومو القيد بين الإهمال وصرخة الإنقاذ

يشير الأب مجدي إلى أن ظاهرة التخلّي عن الأطفال غالبًا ما تكون نتيجة الخوف من المجتمع والفضيحة، خصوصًا في حالات الحمل خارج الزواج أو لدى عاملات أجنبيات يواجهن ضغوطًا قاسية.

ويقول: «الأم لا تتخلى عن طفلها بإرادتها، بل تُدفع إلى ذلك تحت وطأة الخوف».

لكن المأساة لا تنتهي هنا، إذ يواجه عدد كبير من هؤلاء الأطفال مصيرًا أكثر قسوة عندما يصبحون «مكتومي القيد»، محرومين من الهوية، والتعليم، والعمل، وحتى من أبسط حقوقهم الإنسانية.

ومن هنا، يطلق الأب مجدي صرخة مباشرة إلى رئيس الجمهورية، قائلًا:

«فخامة الرئيس، هؤلاء الأطفال ليسوا أرقامًا... هم بشر يعيشون بلا هوية. أعطوهم حقهم في الوجود، في الاسم، في المستقبل. قرار واحد منكم يمكن أن يعيد الحياة لآلاف المظلومين».

ويشدد على أن معالجة هذه القضية لم تعد خيارًا، بل ضرورة إنسانية ووطنية، لإنقاذ جيل كامل من الضياع.

ثانيًا: الإدمان... من السقوط إلى إعادة النهوض

يتحدث الأب مجدي عن الإدمان كأحد أخطر التحديات التي تواجه الشباب، مؤكدًا أن الإنسان لا يولد مدمنًا، بل تصنعه الظروف القاسية والبيئة المحيطة.

ويقول: «كثيرون هربوا من الألم، فوقعوا في ألم أكبر».

وتعمل "سعادة السماء" على استقبال المدمنين وتأمين العلاج المجاني لهم، مع برنامج متكامل لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي.

لكن المشكلة الحقيقية تبدأ بعد التعافي، حيث يرفض المجتمع تقبّلهم ومنحهم فرصة جديدة.

ويؤكد: «إذا لم نفتح لهم بابًا، سنعيدهم بأيدينا إلى الطريق الخطأ».

كما يشير إلى أهمية القوانين التي تسمح بإزالة السجل العدلي بعد التعافي، لما لها من دور أساسي في إعادة دمجهم في المجتمع.

ثالثًا: ضحايا الاعتداء... كرامة الإنسان أولًا

في ما يخص ضحايا الاعتداء، خاصة الفتيات، توفّر الجمعية ملاذًا آمنًا لهن، مع دعم نفسي وقانوني شامل، خصوصًا في الحالات التي ينتج عنها حمل.

ويؤكد الأب مجدي: «نحن نحمي الحياة، لكننا أيضًا نحمي كرامة الإنسان وحقه في الأمان».

وتُمنح الفتاة حرية اتخاذ القرار بشأن مستقبل الطفل، ضمن إطار قانوني وإنساني يحفظ حقوقها ويدعمها في أصعب مراحل حياتها، بهدف إعادة ترميمها نفسيًا وإعادة دمجها في المجتمع.

رابعًا: الأخ نور... غياب جسدي وحضور دائم

لا يمكن الحديث عن مسيرة «سعادة السماء» دون التوقف عند الأخ نور، الذي شكّل ركيزة أساسية في هذا العمل الإنساني.

ويقول الأب مجدي: «كان الأخ نور السند الحقيقي، حاضرًا في كل تفصيل، يحمل وجع الناس بمحبة لا توصف».

ويستعيد لحظة مؤثرة في يوم الأربعين لرحيله، حيث تحوّل الحزن إلى قوة دفع للاستمرار، وكأن رسالته لم تتوقف عند غيابه.

ويضيف: «في ذلك اليوم، شعرنا أن مسؤوليتنا كبرت... وأنه ترك فينا أمانة يجب أن نحافظ عليها».

ويبقى أثره حاضرًا في كل إنجاز تحققه الجمعية، وفي كل حياة تُمنح فرصة جديدة.

في وطن يئنّ تحت وطأة الأزمات، تبقى مبادرات مثل "سعادة السماء" شعلة أمل تُضيء درب المظلومين.

رسالة الأب مجدي علّاوي تختصر كل شيء: «لا تدينوا... بل أعطوا فرصة. فكل إنسان قادر أن يبدأ من جديد إذا وجد من يؤمن به».

ناصيف ايليا ابو مراد

قضية المرفأ قضية الوطن

(**تتمة ص ١**)

تشكل هذه الإحالة محطة أساسية في مسار الدعوى، إذ يُنتظر أن تصدر مطالعة النيابة العامة التمييزية ضمن مهلة معقولة، ليتمكن المحقق العدلي بعد ذلك من إصدار قراره الاتهامي.

ولا يمثل القرار الاتهامي نهاية القضية، بل هو البوابة القانونية للانتقال من مرحلة التحقيق إلى مرحلة المحاكمة. وبعد صدوره، ينتقل الملف إلى المجلس العدلي، حيث تبدأ المحاكمة العلنية، وتُناقش الوقائع والأدلة، وتُستمع الإفادات، وتُقدَّم المرافعات، ويمارس جميع الأطراف حقوقهم كاملة، وصولاً إلى صدور الحكم النهائي باسم الشعب اللبناني.

تكمن أهمية هذه المرحلة في أنها الاختبار الفعلي لقدرة القضاء اللبناني على بلوغ غاية العدالة. فالمطلوب ليس حكماً سياسياً أو شعبياً، ولا عدالة انتقامية، بل محاكمة مستقلة وشفافة تُبنى أحكامها على الأدلة والقانون وحدهما.

ومن شأن علنية المحاكمة أمام المجلس العدلي أن تتيح للبنانيين، ولا سيما أهالي الضحايا، متابعة مناقشة الوقائع والأدلة والمسؤوليات أمام الهيئة القضائية المختصة. فقوة القضاء لا تكمن فقط في إصدار الأحكام، بل أيضاً في إقناع المجتمع بأن هذه الأحكام صدرت باستقلال ونزاهة، وبعد احترام كامل للضمانات القانونية.

ولا تختصر حقوق الضحايا بمعرفة الحقيقة وحدها، بل تشمل حقهم في المحاسبة وجبر الضرر، وحقهم في الاطمئنان إلى أن الدولة استخلصت من هذه الجريمة الدروس اللازمة لمنع تكرارها، من خلال تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة وحسن إدارة المرافق العامة والمواد الخطرة.

إن مرور ست سنوات لا يبدل طبيعة الجريمة، ولا يخفف من جسامة نتائجها، ولا ينتقص من حق الضحايا في العدالة. فالزمن لا يُقفل القضايا الكبرى، ولا يشفي الجروح الوطنية ما لم تقترن الذاكرة بالحقيقة والإنصاف.

إن وفاءنا للشهداء لا يتحقق بمجرد استذكار أسمائهم، على أهمية ذلك، بل بمنع تحول دمائهم إلى ملف منسي، وبالإصرار على أن تصل القضية إلى نهايتها القضائية الطبيعية. فالدولة التي تعجز عن كشف الحقيقة في جريمة بهذا الحجم تفقد جزءاً أساسياً من ثقة مواطنيها، أما الدولة التي تحمي قضاءها وتحترم أحكامه فتستعيد هيبتها ومشروعيتها.

في الذكرى السادسة لجريمة المرفأ، يجدد مكتب الادعاء في نقابة المحامين في بيروت التزامه مواصلة رسالته المهنية والوطنية، إلى جانب أهالي الضحايا والجرحى والمتضررين، وتمسكه بمبدأين متلازمين: لا أحد فوق القانون، ولا مسؤولية تُحدَّد إلا بحكم قضائي يصدر وفق الأصول.

كما يتوجه المكتب بالوفاء إلى أرواح شهداء الرابع من آب، وبالتقدير إلى الجرحى والناجين وعائلات الضحايا الذين حملوا وجعهم بكرامة، ولم يتخلوا عن حقهم في الحقيقة رغم طول الانتظار. ويتوجه بالشكر إلى جميع الزميلات والزملاء المحامين الذين وضعوا خبراتهم وجهودهم في خدمة هذه القضية، وإلى كل من ساهم في حماية التحقيق وإبقاء صوت العدالة حاضراً.

إن قضية مرفأ بيروت لن تُقفل بمرور الزمن، ولن تُطوى بالنسيان، بل يوم يقول القضاء كلمته الأخيرة. وعندما يصدر الحكم النهائي، لن يُنصف الضحايا وحدهم، بل ستستعيد الدولة جزءاً من هيبتها، ويستعيد المواطن شيئاً من ثقته بمؤسساتها، وينتصر منطق القانون على منطق الإفلات من العقاب.

عدالة المرفأ ليست حقاً للذين رحلوا ولعائلاتهم فحسب، بل عهد للأجيال المقبلة بأن لبنان ما زال قادراً على أن يكون دولة قانون ومؤسسات.

«APRÈS LA GUERRE?

La menace à nos portes»

هل تنتقل حروب الشرق الأوسط إلى قلب أوروبا؟

صدر حديثاً عن دار فايار كتاب للمحلل السياسي و ا لجيو سيا سي ا لفر نسي - اللبناني ميشال فياض بعنوان «Après la guerre? La menace à nos portes».

يسلط فياض الضوء على الحرب التي اندلعت في ٢٨ شباط ٢٠٢٦ بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى، مؤكداً أنها ليست سوى بداية لسلسلة صراعات أكبر، وأن تداعياتها تمثّل نقطة تحول في المشهد الإقليمي.

يشكّل الكتاب جرس إنذار للغرب حول المخاطر التي تقترب من حدوده. ويقدّم تشخيصًا استراتيجيًا يربط بين الشرق الأوسط وأمن أوروبا. يفتح الباب أمام نقاش واسع حول مستقبل الأمن العالمي. ويضع القارئ أمام سؤال مصيري: هل نحن مستعدون لمواجهة طويلة ضد أيديولوجية معادية؟

يطرح فياض السؤال حول كيف يمكن لفرنسا القائمة على مبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة أن تسمح بقيام أيديولوجيا على أراضيها. ويقول إنه على الدولة إعادة النظر في روابطها مع الدول العربية. أما النقطة المهمة هي تطرق الكاتب إلى حرب يمكن أن تواجهها فرنسا ناتجة عن الأيدلوجيات الإسلامية. من هنا يفتح الباب على وضع فرنسا فيما يتعلق بالإسلام السياسي.

يعتمد فياض لغة مباشرة، بعيدة عن التهويل، لكنها مشبعة بالصرامة التحليلية. وبستند إلى وثائق رسمية، وإحصاءات، ومصادر بحثية، مما يمنحه مصداقية عالية. ويجمع بين السرد التاريخي والحدث الراهن، ليقدّم رؤية شاملة للمنطقة.

كتاب ميشال فياض ليس مجرد دراسة أكاديمية، بل هو صرخة فكرية وسياسية موجّهة إلى صانعي القرار والرأي العام في فرنسا وأوروبا. إنه عمل يطرح رؤية نقدية حول الاستراتيجيات الغربية، ويشير إلى أن التهديدات الجيوسياسية لا تزال قائمة وأن العالم لم يدخل مرحلة استقرار بعد. كما يناقش انعكاسات الحرب على الشرق الأوسط وأوروبا، محذراً من أن المخاطر تقترب أكثر فأكثر من حدودنا.

هو كتاب لا يكتفي بسرد للأحداث، بل يدعو للتفكير في التوازنات الدولية الجديدة، ويوجه تحذيرًا من أن الحروب المقبلة قد تكون أقرب مما نتوقع

ج. م. ص

أخبار إلى الضوء...

نجاة مزار Notre-Dame des Grâces في فرنسا من الحريق يعيد إشعال الجدل بين الإيمان والعلم

في قلب إقليم فار (Var) في جنوب فرنسا، وعلى تلة صغيرة في بلدة كوتينياك (Cotignac)، يقف مزار Notre-Dame des Grâces شاهداً على ٥ قرون من الإيمان والمعجزات. هذا الموقع الذي ارتبط بتاريخ فرنسا الملكي والديني، عاد إلى واجهة الأخبار في تموز ٢٠٢٦ حين نجا مرتين من حرائق ضخمة اجتاحت المنطقة، في حادثة أثارت جدلاً واسعاً بين من يراها صدفة طبيعية ومن يقرأها كعلامة إلهية.

في العام ١٥١٩، بحسب الروايات الكاثوليكية، ظهرت العذراء مريم للفلاح جان دو لا بوم (Jean De La Baume)، وطلبت منه بناء كنيسة باسم «سيّدة النعم». هكذا تأسس المزار الذي أصبح وجهة للحج.

في القرن السابع عشر، صلّى الرهبان في المزار من أجل أن تُرزق ملكة فرنسا آن دوتريش (Anne d'Autriche) بطفل، فأنجبت لويس الرابع عشر في العام ١٦٣٨، ما عزز مكانة المزار في الذاكرة الوطنية الفرنسية.

في العام ١٧٩٣، دمّرت أحداث الثورة الفرنسية الكنيسة. لكن الأهالي أعادوا بناءها في العام ١٨١٠، لتصبح رمزاً لصمود الإيمان أمام العنف السياسي.

يستقبل المزار حالياً أكثر من ١٤٠ ألف حاج سنوياً، ويُعتبر أكبر موقع حج في إقليم فار، ويُعرف أيضاً بـ«قرية العائلة المقدسة» لارتباطه بظهورات السيدة العذراء والقديس يوسف معاً.

المزار في قلب النار

في الأسبوع الأخير من تموز ٢٠٢٦، اندلع حريق هائل في اقليم فار التهم أكثر من ٤,٥٠٠ هكتار من الغابات. بلغت ألسنة اللهب محيط الكنيسة مرتين، لكنها توقفت عند حدودها من دون أن تلحق أي أضرار بالمبنى.

تحوّلت صور الكنيسة المحاطة بالدخان إلى مادة تداول واسعة في وسائل الإعلام الفرنسية وعلى منصات التواصل الاجتماعي ما أعاد تسليط الضوء على تاريخ هذا المزار ودوره في الذاكرة الدينية الفرنسية. ووصف الرهبان وعدد من الحجاج ما جرى بأنه «معجزة جديدة»، فيما رأى آخرون أن نجاة المزار تعود إلى عوامل طبيعية وظروف مكافحة الحرائق. وكتبت جريدة «لاكروا»: «المزار نجا كما لو أن السماء تحرسه».

البعد الرمزي في فرنسا المعاصرة

رمزية الأسرة: ظهور العذراء والقديس يوسف معاً جعل المزار رمزاً للعائلة المقدسة، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في النقاشات المعاصرة حول القيم الأسرية في فرنسا.

الهوية الدينية والعلمانية: نجاته من الحريق أعادت النقاش حول دور الدين في مجتمع علماني، حيث يرى المؤمنون في الحدث علامة إلهية، بينما يفسره آخرون كصدفة طبيعية.

صلة بالتاريخ الوطني: ارتباطه بولادة لويس الرابع عشر يذكّر الفرنسيين بالعلاقة القديمة بين الكنيسة والدولة، ويمنحه بعداً وطنياً يتجاوز حدود الإقليم.

رمز للأمل: في زمن الأزمات البيئية والاجتماعية، أصبح المزار رمزاً جماعياً للأمل والصمود، يجمع بين التاريخ والروحانية والمعنى المعاصر.

أخيرًا، ليس مزار Notre-Dame des Grâces في كوتينياك مجرد موقع للحج، بل بالحري ذاكرة حيّة للإيمان الفرنسي. أما نجاته من الحريق الأخير، فقد أضافت فصلًا جديدًا إلى تاريخه، وأعادت فتح النقاش حول العلاقة بين الإيمان والظواهر الطبيعية في فرنسا المعاصرة.

جان م صدقه

شبيبة الأرمن الكاثوليك من لبنان: رسالة رجاء تتخطى الحدود

اختُتم لقاء شبيبة الأرمن الكاثوليك في لبنان، بمشاركة وفود من بلدان عدّة، في أجواء إيمانيّة وإنسانيّة غنيّة، عكست وحدة الشباب رغم اختلاف الثقافات والانتماءات.

اللقاء، الذي امتدّ لأيام، جمع بين الصلاة والخدمة والنشاطات الثقافيّة، إلى جانب زيارات حجّ إلى أبرز المزارات الدينيّة، ما أتاح للمشاركين اختبار معنى العيش المشترك والشهادة المسيحيّة في عالم مليء بالتحدّيات.

وفي القدّاس الختامي، شدّد البطريرك روفائيل بيدروس الحادي والعشرون ميناسيان على أنّ هذا اللقاء ليس مجرّد حدث عابر، بل دعوة حيّة ليكون الشباب «شرارة» إيمان متجدّد في مجتمعاتهم. وأكّد أنّ أبناء الشرق الأوسط، رغم ما يواجهونه من أزمات وآلام، مدعوون ليكونوا شهود رجاء، حاملين رسالة المحبّة والسلام في زمن الانقسام. كما دعاهم إلى ترجمة إيمانهم إلى مبادرات عمليّة، ليكونوا الكلمة التي تجمع، واليد التي تساعد، والنور الذي يبدّد الظلمة، مشدّدًا على أنّ الإيمان ليس إرثًا من الماضي فحسب، بل مسؤوليّة مستمرّة يجب عيشها ونقلها للأجيال المقبلة.

من جهتهم، أشار المنظّمون إلى أنّ اختيار لبنان لاستضافة هذا اللقاء يعكس رسالته كمساحة لقاء وحوار، وكمصدر أمل للشباب في المنطقة والعالم.

قوات الأمن المصرية تعتدي على كهنة أقباط

تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد مؤلمة، سلطت الضوء مجددًا على الوضع الهش للأقلية المسيحية في مصر، إحدى أقدم الطوائف المسيحية في العالم، في بلدٍ يتجذر فيه التمييز الديني في القانون والبيروقراطية والحياة اليومية.

يشكل الأقباط في مصر ما يُقدّر بنحو ١٠٪ من السكان، أي حوالي ١٠ ملايين نسمة، وقد واجهوا على مدى عقود عقبات ممنهجة في بناء الكنائس وصيانتها.

من المعروف صعوبة الحصول على تراخيص بناء الكنائس وترميمها، وكثيرًا ما تُصادر الممتلكات أو تُهدم بذريعة قانونية مبهمة، ويتعرض الأقباط الذين يرفعون أصواتهم للترهيب أو ما هو أسوأ.

لم يكن الكهنة الذين تعرضوا للضرب في هذا المقطع يمارسون العنف، بل كانوا يقفون على أرض كنيستهم، يحتجون على هدمها.

إن مواجهتهم بالقوة بدلًا من اتباع الإجراءات القانونية الواجبة يُظهر بوضوح الإطار القانوني والاجتماعي الذي يواجهه المسيحيون المصريون يوميًا. تستحق قصتهم أن تُروى، لا أن تُنقّح.

الدستور الرياضي

الحكمة والرياضي... عندما انتصر لبنان

قد يكون الرياضي حسم لقب بطولة لبنان لكرة السلة، وقدّم الحكمة منافسةً كبيرة حتى المباراة الأخيرة، لكن الفائز الحقيقي كان كرة السلة اللبنانية. فقد تحولت سلسلة النهائي بين الفريقين إلى حدث وطني استقطب الجماهير، وأعاد إلى الملاعب والشوارع والمقاهي أجواءً من الحماس والفرح افتقدها اللبنانيون.

ولم يقتصر تأثير النهائي على الجانب الرياضي، بل امتد إلى الحياة اليومية، حيث نشطت الحركة في المقاهي والمطاعم، واجتمع المشجعون لمتابعة المباريات، في مشهد أكد أن الرياضة قادرة على جمع اللبنانيين ومنحهم فسحة أمل وسط الظروف الصعبة.

كما وجّه الحكمة والرياضي رسالة مهمة إلى الأجيال الصاعدة، مفادها أن المنافسة الحقيقية تقوم على الاجتهاد والالتزام واحترام الخصم، وأن الانتماء للنادي لا يلغي احترام المنافس، بل يزيد الرياضة جمالًا وقيمة.

لقد انتهت السلسلة، لكن ما ستتركه في الذاكرة يتجاوز نتيجة مباراة أو لقب بطولة. فقد أثبت الحكمة والرياضي أن الرياضة قادرة على توحيد اللبنانيين، وأن الانتصار الحقيقي هو أن يبقى لبنان حاضرًا في المدرجات، وفي القلوب، وفي مشهد رياضي يليق بتاريخه.

الجنوب أرضنا المقدسة

رسامني ومنسى في جولة ميدانية إلى قعقعية الجسر وزوطر الغربية

قام وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني ووزير الدفاع الوطني ميشال منسى، بجولة ميدانية جنوبية شملت بلدتي قعقعية الجسر وزوطر الغربية، للاطلاع على حجم الأضرار الكبيرة التي خلّفها العدوان الاسرائيلي في البنى التحتية والطرقات والجسور، ومتابعة الخطوات التنفيذية الرامية إلى إعادة تأهيلها لتمكين الأهالي من العودة والبقاء في أرضهم .

استهل الوزيران الجولة عند جسر قعقعية الجسر الذي دمرته الغارات الحربية الإسرائيلية في عدوان ربيع ٢٠٢٦ وهو الجسر الذي يربط منطقة النبطية بمنطقة بنت جبيل .

واطلع الوزيران على أوضاع الجسر المدمَّر، واستمعا إلى شرح من المعنيين حول واقع الموقع والإجراءات المقررة لتأمين استمرارية حركة المواطنين إلى حين إعادة إنشائه بصورة دائمة .

وشدد وزير الأشغال على ضرورة وأهمية إنجاز الممر المؤقت عند الجسر المدمَّر ، وبالتالي تأهيل وصيانة جدار الدعم على الطريق العام وإطلاق ورشة تأهيل وصيانة الطرق الرئيسية في بلدات زوطر الغربية وقعقعية الجسر وبرج قلاويه وصريفا والغندورية، إضافة إلى تأهيل طريق الصوانة التي تربط قعقعية الجسر بزوطر الغربية، وباتت طريق حيوية في ظل عدم الوصول إلى زوطر من جهة النبطية الفوقا بسبب الاعتداءات الإسرائيلية عليها.

زوطر الغربية

بعد ذلك، انتقل الوفد الوزاري الى زوطر الغربية ، وكان له جولة في عدد من أحياء البلدة التي دمّر العدو الإسرائيلي معظم منازلها وأصيبت البنى التحتية فيها ولا سيما شبكة الطرق حيث تعمّد العدو إزالتها وتغيير معالمها بالكامل.

والتقى الوزيران بعدد من المواطنين الذين عادوا إلى البلدة في ظل انتشار لوحدات من الجيش في أحيائها لإرساء الحماية والأمان ولإزالة الأجسام المشبوهة التي خلّفها العدو، كما شاهدا عن بُعد البلدات والمواقع التي يحتلها العدو الإسرائيلي والواقعة ضمن ما يسميها بالمنطقة الصفراء .

رسامني

وإثر الجولة تحدث وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني إلى الصحافيين فاعتبر أن الجنوب «دفع أثمانًا باهظة دفاعًا عن الوطن، إلا أن إرادة أبنائه لم تنكسر، والدولة ستبقى إلى جانبهم حتى إعادة إعمار ما تهدم».

وأشار رسامني إلى أن مجلس الوزراء أقر، خلال فترة العدوان، خطة عمل طارئة وشاملة لتأهيل وفتح وصيانة الطرقات المتضررة وإعادة إنشاء الجسور المهدمة، موضحًا أن الوزارة تولّت مسؤولية إعادة فتح الطرقات الرئيسية والداخلية، وإعادة وصل القرى، وتأمين معابر مؤقتة مكان الجسور المدمَّرة، بما يضمن عدم عزل أي بلدة واستمرار حركة المواطنين وسيارات الإسعاف والدفاع المدني والأجهزة الأمنية.

كما نوّه بالتعاون القائم بين وزارة الأشغال العامة والنقل وقيادة الجيش اللبناني ومجلس الجنوب والبلديات، مثمنًا الجهود التي بُذلت في فتح الطرقات وإزالة الركام، ومؤكدًا استمرار التنسيق الكامل بين مختلف الجهات المعنية لضمان سرعة التدخل عند الحاجة.

وأعلن الوزير رسامني إطلاق مشروع تنفيذ المعبر المؤقت عند جسر القعقعية على نهر الليطاني، بما يتيح إعادة ربط قضاء بنت جبيل بقضاء النبطية، وتأمين حركة المواطنين والطلاب والمرضى إلى حين إعادة بناء الجسر بصورة دائمة.

كما أعلن المباشرة بإعادة بناء حائط الدعم المتضرر على طريق عام قعقعية الجسر، حفاظًا على جهوزية الطريق وسلامة مستخدميه.

وأضاف أن الوزارة ستباشر أيضًا إعادة تأهيل وترميم الجور على الطرقات العامة في البلدات الأكثر تضررًا ضمن المنطقة العازلة (Buffer Zone)، ولا سيما في الغندورية، وزوطر الغربية، وبرج قلاويه، وقلاويه، وصريفا، وفرون، بما يعيد البنية التحتية إلى وضعها الطبيعي ويعزز السلامة العامة.

كذلك أعلن إدراج مشروع إعادة تأهيل وتعبيد طريق القعقعية - زوطر الغربية (منطقة الصوان) ضمن برنامج وزارة الأشغال العامة والنقل للعام ٢٠٢٦، نظرًا إلى أهميته في ربط البلدات وخدمة الحركة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية وتأمين تنقل المواطنين بصورة آمنة.

وزير الدفاع

من جهته، أعلن وزير الدفاع الوطني ميشال منسى أن «زيارتنا اليوم تجسد التزام الدولة ببسط شرعيتها على كافة الأراضي اللبنانية وهذا يجعلنا أكثر اندفاعًا لنقول للعالم أن الدولة لا تعود فقط بالأمن، إنما من خلال الجهود المتضافرة لكافة الوزارات المعنية بتقديم الخدمات الأساسية لعودة المواطنين إلى أرضهم، هذه الأرض المقدسة التي لن نتركها أبدًا، وها هي الدولة تعود إليها لكي تؤمن كل الخدمات والمتطلبات التي تُسرّع عودة الأهالي إلى بلداتهم وقراهم».

وأضاف: «الجيش في جهوزية دائمة لاسترداد الأرض، وهذه الأرض هي أرض الجنوب وستعود إلى أهلها .

وفي ختام الجولة، شدد الوزيران على أهمية استمرار التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة لمواصلة أعمال إعادة التأهيل، بما يضمن تعزيز صمود أبناء الجنوب، وتأمين عودة الحياة الطبيعية إلى البلدات المتضررة في أسرع وقت ممكن.

النهر الأقدس نهر الحاصبانيّ

لبنان، منذ البدء، هو الأرض المقدّسة، والبلد الوحيد الذي ينتسب إلى الله مباشرة، إنّه لب أنان، أي قلب الله وعرش الله وجَنّته الممتدّة من شماله إلى جنوبه، عبر سلسلتيه الشرقيّة والغربيّة، وما إليهما.

أمّا جنوبنا فهو أرض البشارة، أرض فتحت يديها لاستقبال ربّنا يسوع المسيح له المجد، فخصّها قبل الآخرين ببشارته، كيف لا وهو كاهن إلى الأبد على رتبة ملكي صادق، الكاهن الفينيقيّ الأكبر، كاهن إيل ملك السماء والأرض.

نعم أرض الجنوب هي الأرض التي استقبلت، بمدنها وقراها، ربّنا يسوع المسيح. زارها وبشّر أهلها واجترح فيها المعجزات، فتبعته جموع كثيرة من الفينيقيّين (متّى ٤ : ٢٤، مرقس ٣ : ٧ – ١١ و لوقا ٦ : ١٧ – ١٩) وأطلق عبرها جوهر بشارته، عنيت بذلك اعتراف بطرس جهارًا بأنّ يسوع هو المسيح ابن الله، والصلاة الرّبّيّة، وتأسيس الكنيسة، والطوباويّات ...

أمّا جبل حرمون جبل الله المقدّس، فقد أعلنه الله بنفسه عرشًا له، على مسمع من موسى، يوم زجره قائلاً : اغمض عينيك، هذا الجبل هو عرشي، ممنوع عليك أن تدوسه. وهذا ما جعل داوود ينشد هلمّي معي من لبنان يا عروس، معي من لبنان، من أعالي شنير وحرمون من مرابض الأسود من جبال النسور ... تحت لسانك عسل ولبن، ومثل عبير لبنان عبير ثيابك (نشيد الأنشاد ٤ : ٨ - ١١).

واختار يسوع واحدة من أعلى قمم حرمون ليتجلّى فوقها فيسمع، لا الرسل الثلاثة وحدهم بل لبنان بأكمله، صوت الله معلنًا هذا هو ابني الحبيب الذي به سررت فله اسمعوا (متّى ١٧ : ٥ و مرقس ٩ : ٧). وهذا الجبل، فضلاً عن قدسيّته، هو خزّان المياه الأكبر في الشرق الأوسط ومنه تتدفّق الأنهار والينابيع.

وإذا انحدرنا من جبل الله المقدّس حرمون، وبالتحديد من قمّة التجلّي، تقودنا السبل إلى نهر الحاصبانيّ، النهر الأقدس بين الأنهار، والذي لم يكتسب هذه الميزة جُزافًا بل اكتسبها لعوامل عدّة:

أوّلها أنّه ينبع من سفوح حرمون جبل الله المقدّس، وما زال يردّد، في جريانه، صدًى من ترجيعات صوت الربّ «هذا هو ابني الحبيب".

وثانيها أنّه رافق يسوع المسيح في رحلاته المتكرّرة من بحيرة طبريّا إلى بلدة كوكبا وبلدات جبل حرمون، ذهابًا وإيابًا، فيرويه إذا عطش، ويبرّد مسيرته متى شعر بالحرّ، ويغسل قدميه إن تعب ورغب في استراحة، وقد تحوّل مجرى نهر الحاصبانيّ وضفافه طريق عبور يربط ما بين بحر الجليل ومنابع النهر.

وثالثها أنّ يسوع تعمّد في مياهه على يد يوحنّا. فنهر الأردن هو نهر لبنانيّ المنبع بامتياز، يتشكّل من ثلاثة أنهار تتدفّق غزيرة عند سفوح جبل حرمون، وهي نهر الحاصبانيّ ونهر الوزّانيّ ونهر الدّان. تلتقي هذه الأنهار الثلاثة لتصبّ في بحيرة طبريّا، ومن هناك تسيل نحو البحر الميّت، محمّلة بعبق قداسة اكتسبته على مرحلتين:

أوّلهما يوم عماد سيّدنا يسوع المسيح له المجد، تنساب من هامته إلى أخمص قدميه، فتنتشر قداستها في مياه النهر، من منبعه وحتّى مصبّه.

وثانيهما في بحر الجليل، يأتيها يسوع كلّ يوم فتغسل قدميه، أو تحمله فوق ألواح السفينة كلّما عَبَر البحيرة.

نعم هذا هو نهر الحاصبانيّ بقداسته وجماله وبهائه.

نهر الحاصبانيّ يصرخ ويستغيث

بعد هذه الصورة البهيّة الناصعة لنهر الحاصبانيّ، نسمعه اليوم يصرخ ويستغيث، وقد هاجمه الوحش البشريّ وانقضّ عليه بلا رحمة أو شفقة، مغمضًا عينيه عمّا يحمله من طهر وقداسة، فراح يمعن فيه تخريبًا وتشويهًا من دون وازع من ضمير أو خوف من رقيب.

أمّا الكارثة الكبرى فقد بدأت منذ سنوات، يوم أغرت الحضارة أبناء القرى ومسؤوليها، فتسابقوا لإنشاء مجاري الصرف الصحّيّ، مع غياب تامّ لمحطّات التكرير، وكانت المصيبة أن استسهلوا الحلّ، فأداروا فوّهات مجاريرهم بكاملها لتصبّ في نهر الحاصبانيّ، فتُعدم أسماكه النادرة بين جنسها، وتقتل الحياة في مجراه وعند ضفّتيه، وتسمّم هواءه بروائح كريهة تنبعث فتؤذي الإنسان، وتلوّث المزروعات، وتستدعي البعوض والحشرات لتفتك بما ومن يقترب من المجرى.

كلّ هذا ولا من يسمع أو يداري أو ينبري لمساعدة، مع تيقّن الجميع بأنّ ما اقترفت أيديهم بحقّ نهر، كانوا يفاخرون بقدسيّته، هو جريمة بيئيّة تستدعي صرخة من ضمير، وصدمة قلق تزعزع كيان من اقترفوا هذه الجريمة، أو تسبّبوا بها.

د. نبيل أبو نقّول